بيروت في ٢٤/١/2026

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران جرجي باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: ملف باخرة المازوت "Basilis L" والخسائر اللاحقة بالمال العام.

وحيث إن وزارة الطاقة والمياه كانت قد أطلقت بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٢٥ مناقصة عمومية لتأمين حاجات المؤسسة العسكرية والقطاع العام من مادة المازوت، ورسا العقد وفقاً للأصول القانونية المعتمدة؛

وحيث إن الناقلة "Basilis L" حُمّلت بتاريخ 26 آذار 2026 ووصلت إلى المياه اللبنانية بتاريخ 28 آذار 2026، إلا أنها بقيت راسية لأكثر من شهرين دون تفريغ حمولتها بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمازوت بين تاريخ إرساء المناقصة وتاريخ التحميل وبالتالي عدم تمكن الوزارة من تأمين التمويل اللازم؛

وحيث إن استمرار بقاء الناقلة في عرض البحر أدّى إلى تكبّد الدولة غرامات تأخير يومية تقدّر بحوالي 18 ألف دولار أميركي؛

وحيث إن قيمة الشحنة ارتفعت، وفق ما أعلنته وزارة الطاقة، من نحو 24 مليون دولار إلى ما يقارب ٤٨ مليون دولار نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية بين تاريخ الارساء وتاريخ التحميل يضاف اليها حوالي ١،٥ مليون دولار ناجمة عن غرامات التأخير؛

وحيث ان سعر المازوت العالمي عاد وانخفض بعد تثبيت سعر الشحنة مما جعل شراء هذه المادة من السوق المحلي أي من الشركات الخاصة المستوردة من قبل القوى العسكرية والمؤسسات العامة بالمقارنة مع سعر شحنة الباخرة "Basilis L" يؤمن لها وفراً بملايين الدولارات؛

وحيث إن بعض التفسيرات القانونية لدفتر الشروط تشير إلى وجود إمكانية لطلب تأجيل التسليم أو اعتماد بدائل قانونية وإدارية أخرى للحد من الضرر الواقع على الخزينة العامة؛

وحيث إن المؤسسة العسكرية كانت تمتلك احتياطياً من مادة المازوت خلال فترة الأزمة، بما ينفي وجود خطر فوري أو وشيك لانقطاع الإمدادات العسكرية؛

وحيث إن المحافظة على المال العام تقتضي اعتماد الإجراءات الأقل كلفة والأكثر ملاءمة للمصلحة العامة عند مواجهة ظروف استثنائية؛

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. لماذا لم تعمد وزارة الطاقة والمياه الى إلغاء تحميل الباخرة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسعار العالمية، علماً انه كان قد مرّ حوالي ال٧٠ يوماً بين تاريخ إرساء المناقصة وتاريخ تحميل الباخرة مع ما تخللته هذه المدة من اندلاع الحرب في المنطقة وتداعياتها على الأسواق النفطيّة؟
2. ما هي الأسباب التي دفعت الجهات المعنية إلى الإصرار على إبقاء الناقلة "Basilis L"راسية قبالة الشواطئ اللبنانية طوال هذه الفترة، رغم تراكم غرامات التأخير والخسائر الناتجة عن تراجع الأسعار العالمية؟
3. هل درست وزارة الطاقة خيار السماح للناقلة بالمغادرة وعدم تفريغ الشحنة بعد تعذر تأمين التمويل ضمن المهل المحددة؟ وما هي الأسباب القانونية والمالية التي حالت دون اعتماد هذا الخيار؟
4. ما هي الأسباب التي منعت الحكومة من اعتماد حلول استثنائية ومؤقتة لتأمين حاجات القطاع العام والمؤسسة العسكرية من السوق المحلية أو من الشركات الخاصة العاملة في لبنان خلال فترة الأزمة، ريثما تتم معالجة التمويل اللازم للشحنة؟

كما نعتبر أن الوقائع والمعطيات الواردة أعلاه، تشكل إخباراً للنيابة العامة المالية ولديوان المحاسبة وهيئة الشراء العام وسائر الجهات الرقابية المختصة، ونطلب التوسع في التحقيق لتحديد المسؤوليات الإدارية والمالية والجزائية عند الاقتضاء، والتحقق مما إذا كانت جميع الخيارات القانونية المتاحة قد استُنفدت لتفادي الخسائر اللاحقة بالخزينة العامة وحماية المال العام.